المساعدات الأمنية الأمريكية لمصر:
المساعدات العسكرية والشروط التشريعية

سلسلة دراسات المؤتمر حول العلاقات المدنية العسكرية في مصر
الدراسة الأولى

دانيال ل. تافانا

DCAF
مركز لتطوير
القطاع الأمني
وسيادة القانون

المساعدات الأمنية الأمريكية لمصر:
المساعدات العسكرية والشروط التشريعية

سلسلة دراسات المؤتمر حول العلاقات المدنية العسكرية في مصر
الدراسة الأولى

دانيال ل. تافانا

DCAF
مركز لتطوير
القطاع الأمني
وسيادة القانون

نبذة عن مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة

مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة (DCAF) هو منظمة دولية مقرها الرئيسي في سويسرا تكرّس عملها لمساعدة الدول، من الديمقراطيات المتقدمة إلى الديمقراطيات الناشئة، في تحسين الحكم الرشيد في القطاع الأمني ضمن إطار من الديمقراطية واحترام سيادة القانون. ويقدم مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة برامج الدعم الاستشاري والمساعدات العملية للدول التي تسعى إلى تعزيز الحكم في القطاع الأمني الخاصة بها. يعمل المركز أيضًا بشكلٍ مباشر مع الحكومات الوطنية والمحلية والبرلمانات والمجتمع المدني والمنظماتً الدولية وقوات الأمن والدفاع.

تتمتع ٦٢ دولة من مختلف دول العالم حاليًا بعضوية في مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، من ضمنها لبنان وتونس. ويستند المركز في عمله على مبادئ الحياد والإنصاف والمشاركة الشاملة والملكية المحلية. لمزيد من المعلومات، الرجاء زيارة موقع مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة: www.dcaf.ch

يشكّل هذا البحث الدراسة الأولى في سلسلة من الدراسات التي تم إعدادها لمؤتمر "حكم قطاع الأمن في مصر: العلاقات المدنية العسكرية تحت المجهر" الذي نظّمه مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة في مدينة مونترو في سويسرا من ٢ إلى ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٤. يمكن الاطّلاع على تقرير المؤتمر وعلى دراساته البحثية على: www.marsad.eg

إخلاء مسؤولية

إن محتويات هذا المنشور والآراء المعرب عنها فيه هي المسؤولية الحصرية للمؤلف ولا تعكس بالضرورة رأي مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة ولا الدول الأعضاء فيه.

شكر وتقدير

قام الصندوق الاستئماني لمركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة (DCAF) للمساعدة في تطوير قطاع الأمن في شمال أفريقيا (TFNA) بتمويل هذا المنشور. لمزيد من المعلومات حول الصندوق الاستئماني، يرجى زيارة الموقع التالي: www.dcaf-tfna.org

DCAF الصندوق الاستئماني للمساعدة في تطوير قطاع الأمن في شمال أفريقيا

محرر السلسلة: مانز هانسن

صورة الغلاف: © Feggy Art | flickr.com

© ٢٠١٥ مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة (DCAF)

جدول المحتويات

١	أصل المساعدات الأمريكية لمصر	٥
١,١	المساعدات الأمنية الأمريكية بالأرقام	٦
١,٢	بيروقراطية الإنفاق	٨
٢	الإطار القانوني للمساعدات الأمنية الأمريكية	١٠
٢,١	العمليات بعد عام ٢٠١١	١١
٢,٢	نص موازنة السنة المالية ٢٠١٤ والنقاشات التي تلتها	١٣
٣	إصلاح التدريب العسكري الأجنبي	١٥
٣,١	التشريعات وتقرير التدريبات العسكرية الأجنبية	١٥
٣,٢	أحكام «قانون ليهي» المتعلقة بحقوق الإنسان	١٦
٣,٣	الانتقال إلى برنامج التعليم والتدريب العسكري الدولي الموسّع	١٧
٤	الاستنتاجات والتوصيات حول السياسات	١٨
٤,١	المساعدات والإصلاح وحقوق الإنسان	١٨
٤,٢	التوصيات حول السياسات	١٩
٥	المراجع	٢٠

الملخّص التنفيذي

تقدّم الولايات المتحدة لمصر ما يقارب ١,٣ مليار دولار سنويًا من المساعدات الأمنية، وذلك على شكل مِنَح تمويل عسكري أجنبي (FMF) في المقام الأول. إلا أنّ المساعدات الأمنية الأمريكية تتعرّض منذ ثورة عام ٢٠١١ في مصر لانتقادات متزايدة. تحلّل هذه الدراسة التعاون الأمني الأمريكي المصري في ضوء التطورات التي جرت بعد عام ٢٠١١. تقدم الدراسة لمحة عامة عن المساعدات الأمريكية، ثم تحلل الأقسامً اللاحقة الإطار القانوني والتشريعات ذات الصلة، وبخاصة في ضوء إقالة الرئيس المصري السابق محمد مرسي من منصبه في تموز/يوليو ٢٠١٣. ويلي ذلك تحليل للتدريبات العسكرية والشروط التشريعية، بهدف استخلاص الفرص المتاحة للإصلاح. وفي ختام الدراسة، تُقدَم توصيات عدة بشأن السياسة العامة لصنّاع السياسة الأمريكيين ليتمكنوا من تقديم دعم أكثر إفادة لتطوير علاقات مدنية عسكرية متوازنة في مصر وإعطاء الأولوية لاحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون.

كلمات البحث: مصر، الولايات المتحدة الأمريكية، المساعدة العسكرية، المساعدة الأجنبية، المشتريات العسكرية، حقوق الإنسان، التعاون الأمني، العلاقات المدنية العسكرية، التمويل العسكري الأجنبي (FMF)، الأمن، الحكم.

١ أصل المساعدات الأمريكية لمصر

بدأت الولايات المتحدة تقديم المساعدات لمصر بشكل حثيث في عام ١٩٧٥، بعيد انتهاء حرب يوم الغفرآن في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، حيث أنّ اهتمام الرئيس المصري أنور السادات آنذاك في الاستثمارات والمساعدات الغربية، كما والجهود الرامية إلى إعادة هيكلة الاقتصاد المصري وتوقيع اتفاقية فك الاشتباك بين مصر وإسرائيل في كانون الثاني/يناير ١٩٧٤، أدت بالرئيس الأمريكي السابق ريتشارد نيكسون لطلب أكثر من ٢٥٠ مليون دولار كمساعدات اقتصادية لمصر في السنة المالية ١٩٧٥.[١] بعد مرور فترة قصيرة على توقيع اتفاقية كامب ديفيد ومعاهدة السلام التي تلتها بين مصر وإسرائيل في عام ١٩٧٩، بدأت الولايات المتحدة تقدم المساعدات الأمنية لمصر على شكل منح من دون اشتراط سدادها. ولم تُقدّم هذه المساعدات كالتزام قانوني في إطار شروط المعاهدة، بل كأداة استراتيجية لترسيخ نجاح المعاهدة عبر تعزيز الازدهار الاقتصادي والتحديث العسكري.

ساهمت المساعدات الأمريكية في إضفاء الطابع المؤسسي على السلام الهش بين مصر واسرائيل. وأدى التعاون في الوقت عينه إلى إقامة شراكة ثنائية أقوى بين الولايات المتحدة ومصر، الأمر الذي اعتبرته الولايات المتحدة نصرًا استراتيجيًا على الاتحاد السوفياتي. فقد خفضت القوات المسلحة المصرية اعتمادها على الأسلحة السوفياتية، وبدأت تختار بدلًا منها نظمًا أكثر تطوّرًا قدّمها لها متعاقدون مع وزارة الدفاع الأمريكية. ولم تعد هذه العلاقة تقتصر مع الوقت على سلسلة من صفقات البيع العسكرية: فقد حوّلت المساعدات الأمريكية مصر إلى الدولة الأولى من حيث تصنيع الأسلحة في العالم العربي.[٢]

بعد الهجمات الإرهابية التي حصلت في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، أصبحت العلاقة العسكرية الوثيقة بين الولايات المتحدة ومصر حجر زاوية "الحرب العالمية على الإرهاب" التي شنّتها الإدارة الأمريكية على عهد الرئيس جورج بوش الابن. فقد رأت هذه الإدارة في العموم أنّه بإمكانها الاستفادة من علاقتها مع هذه الدولة الشريكة القوية والمستقرة لتعطيل الشبكات الإرهابية، وفي وقت لاحق خوض الحروب في أفغانستان والعراق. وعلى وجه التحديد، أدت مصر دور ممرّ آمن للقوات الأمريكية عبر منحها إمكانية الاستخدام العاجل لقناة السويس وأذونات التحليق في المجال الجوي المصري. ومن المصالح الاستراتيجية التي تكمن حاليًا وراء مساعدة الولايات المتحدة لمصر الحفاظ على توازن القوى بين مصر واسرائيل، ودعم مناورات وأنشطة مكافحة الإرهاب، والاحتفاظ بامتيازات النقل البحري والتحليق الجوي المذكورة أعلاه.[٣]

١. المومني، بسمة (٢٠٠٣) "تعزيز التحرير الاقتصادي في مصر: من المساعدات الأجنبية الأمريكية إلى التجارة والاستثمار"، Promoting Economic Liberalization in Egypt: From U.S. Foreign Aid to Trade and Investment، مجلة Middle East Review of International Affairs (MERIA)، العدد ٧، رقم ٣ ، ٢٠٠٣.

٢. الاتحاد الصحفي الدولي (UPI) (٢٠١١) "صناعة الأسلحة المصرية تعتمد على الولايات المتحدة" Egypt's arms industry depends on U.S.
http://www.upi.com/Business_News/Security-Industry/2011/02/15/Egypts-arms-industry-depends-on-US/UPI-47071297794481/
(تمت زيارة ال ا ربط في ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٤).

٣. سبرينجبورج، روبرت (٢٠١٣) "على الولايات المتحدة أن تصلح المساعدة العسكرية لمصر ولا أن توقفها" US Should Reform, Not End Military Aid to Egypt، "المونيتور"
http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2013/09/us-should-retool-military-aid-to-egypt-robert–springborg.html
(تمت زيارة الرابط في ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٤).

١,١ المساعدات الأمنية الأمريكية بالأرقام

بعد بدء الولايات المتحدة بتقديم المساعدات الأمنية لمصر في عام ١٩٧٩، اتخذت هذه المساعدات شكل مِنَح تمويل عسكري أجنبي وقروض وتمويل لدعم برنامج التعليم والتدريب العسكري الدولي (IMET). بالإضافة إلى ذلك، تلعب المبيعات العسكرية الأجنبية (FMS) دورًا كبيرًا في العلاقة الأمنية بين الولايات المتحدة ومصر.[٤] يدعم التمويل العسكري الأجنبي شراء الأسلحة والمعدات والخدمات الدفاعية والتدريبات العسكرية والفنية الأمريكية. يمكن تعريف برنامج التعليم والتدريب العسكري الدولي بشكل عام على أنّه برنامج تبادل يمكّن ضباط الجيش الأجانب من الدراسة والتدرّب في الولايات المتحدة والمراكز الإقليمية التابعة لها.

لقد شكّل برنامجا التمويل العسكري الأجنبي والتعليم والتدريب العسكري الدولي مصدري المساعدات الأمنية الأكبر والأكثر ثباتًا لمصر. بعد قرض تمويل عسكري أجنبي أولي بلغت قيمته ١,٥ مليار دولار في عام ١٩٧٩، وانخفاض قيمة القرض إلى ٥٥٠ مليون دولار في عام ١٩٨١، استقرّ هذا المبلغ منذ عام ١٩٨٧ على ما يقارب ١,٣ مليار دولار في العام. أما التمويل الذي يصب في برنامج التعليم والتدريب العسكري الدولي، فقد شهد تقلّبًا ما بين ٢٠٠ ألف دولار ومليوني دولار سنويًا، وبلغ متوسّطه ما يقارب ١,٣ مليون دولار في السنة. ومع أنّ تمويل البرنامجين يأتي من حسابين منفصلين، إلاّ أنّ التمويل العسكري الأجنبي يُستخدم أحيانًا لتغطية تكاليف برنامج التعليم والتدريب العسكري الدولي ولدعم غيره من برامج المساعدات الأمنية.[٥]

وتتلقى مصر الدعم أيضًا من مصدرين آخرين تابعين لوزارة الخارجية الأمريكية هما حساب برنامج منع انتشار الأسلحة النووية، ومكافحة الإرهاب، ونزع الألغام، والبرامج الأخرى ذات الصلة (NADR) وحساب الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات وفرض القانون (INCLE). يتضمن برنامج منع انتشار الأسلحة النووية، ومكافحة الإرهاب، ونزع الألغام، والبرامج الأخرى ذات الصلة برامجًا لمكافحة الإرهاب وضبط التسلّح والحفاظ على أمن الحدود، في حين تدعم الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات

وفقًا لقانون الرقابة على صادرات الأسلحة الأميركية (AECA) الصادر عن وكالة التعاون الأمني الدفاعي (DSCA):

«...يخول الرئيس بتمويل تأمين المواد والخدمات الدفاعية للدول الأجنبية والمنظمات الدولية. يخوّل التمويل العسكري الأجنبي الدول الشريكة المؤهلة من شراء المواد والخدمات والتدريبات الدفاعية الأميركية إمّا من خلال [المبيعات العسكرية الأجنبية] أو من خلال العقود التجارية المباشرة، على أنّ الخيار الثاني متاح لعدد محدود من البلدان.»

تعدد وكالة التعاون الأمني الدفاعي أهداف برنامج التعليم والتدريب العسكري الدولي كالتالي:

«تدريب قادة المستقبل، وتطوير فهم أفضل للولايات المتحدة، وإقامة علاقات أوثق بين الجيش الأميركي وجيش البلد المستفيد لبناء تحالفات للمستقبل، وتعزيز قابلية التبادل وقدرات إطلاق العمليات المشتركة، والتركيز على التعليم العسكري المهني، والسماح للبلدان المستفيدة من استخدام صناديق الاستثمار الوطنية الخاصة بها للحصول على أسعار مخفضة على دروس وتدريبات أخرى من وزارة الدفاع الأميركية، وتقديم المساعدة في التدريب على اللغة الإنجليزية.»

٤. للاطلاع على مناقشة أكثر تعمقا للتمويل العسكري الأجنبي والمبيعات العسكرية الأجنبية وبرنامج التعليم والتدريب العسكري الدولي، يُرجى قراءة: فوغلسانغ، سوزان س. (٢٠١١) «التعاون الأمني الأميركي المصري بعد ثورة ٢٠١١ المصرية» U.S.-Egypt Security Cooperation after Egypt's January 2011 Revolution. وزارة الخارجية الأميركية.

٥. يفيد تقرير وزارة الخارجية الأمريكية حول خلفية مصر أنّه: «في إطار برامج التمويل العسكري الأجنبي، قدّمت الولايات المتحدة طائرات نفاثة من طراز F-4 وطائ ا رت مقاتلة نفاثة من طراز F-16 ودبابات من طائرات M-60A3 و M1A1 ، وناقلات جند مدرّعة، ومروحيات أباتشي، وبطاريات صواريخ مضادة للطائرات، وطائرات استطلاع جوي، وغيرها من العتاد».
لمزيد من المعلومات، راجع تقرير وزارة الخارجية الأميركية حول خلفية مصر. http://www.state.gov/outofdate/bgn/egypt/196332.htm (تمت زيارة الرابط في ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٤).

وفرض القانون برنامجًا لتحديث الشرطة. يقدمّ كلا البرنامجين مبلغًا يزيد معدّله عن مليوني دولار في السنة. وتعتمد مستويات التمويل التي يقدمها كل من الحسابين على موافقة الكونغرس الأمريكي. كما يجري الجيشان الأمريكي والمصري «مناورات النجم الساطع» وهي عبارة عن مناورات عسكرية مشتركة تُقام كل سنتين وتنطوي على «تدريب تكتيكي جوي وبري وبحري وتدريب ميداني لقوات العمليات الخاصة».[٦]

وقد خلق الأثر التراكمي لهذه البرامج اعتمادات متبادلة بين البلدين، وإطار عمل للتعاون المشترك بينهما في المستقبل، وقابلية تبادل بين نظامي دفاعهما. فكلما اشترت مصر معدات أكثر، أصبحت العلاقة بين البلدين أهمّ. وبما أنّ جزءًا كبيرًا من أكثر نظم مصر تقدمًا يعتمد على التدريبات والصيانة والتحسينات الأمريكية، يصعب على مصر تنويع شراكاتها الأمنية إذا أرادت خفض اعتمادها على المساعدات الأمنية الأمريكية بشكلٍ كبير.

٦. الأمن العالمي (٢٠١٣) النجم الساطع، http://www.globalsecurity.org/military/ops/bright-star.htm (تمت زيارة الرابط في ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٤).

١,٢ بيروقراطية الإنفاق

وفقًا لمكتب محاسبة الحكومة الأمريكية (GAO): «تبدأ عملية مراجعة المشتريات الممولة من التمويل العسكري الأجنبي والموافقة عليها بطلب الجيش المصري شراء مواد أو خدمات دفاعية معينة، وتنتهي بتوقيع خطاب عرض وموافقة على تلك المعدات أو الخدمات». حالما يوافق الكونغرس الأمريكي على المبلغ، تكلّف وزارة الخارجية الأمريكية وكالة التعاون الأمني الدفاعي من خلال خدمات الدفاع للمحاسبة والمالية (DFAS) بإيداع باقة المساعدات الأمنية الإجمالية المقدمة لمصر في حساب منتج للفائدة في بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك.[٧]

ينفق الجيش المصري بعد ذلك المبلغ وفقًا لعملية بغاية الإبهام والتعقيد تبدأ بتقديم الإدارة العسكرية المصرية خطاب طلب إلى هيئة التصنيع الحربي المصرية علمًا أنّ هذه الأخيرة هي وكالة حكومية مصرية تأخذ من وزارة الإنتاج الحربي المصرية مقرًا لها. تقوم هيئة التصنيع الحربي المصرية هذه بتوجيه خطاب الطلب إلى مكتب التعاون العسكري الأمريكي (OMC) الذي يأخذ من مبنى سفارة الولايات المتحدة في القاهرة مقرًا له. بعد التشاور مع وزارة الخارجية الأمريكية وطاقم عمل وكالة التعاون الأمني الدفاعي، يقرّر مكتب التعاون العسكري الأمريكي إما الموافقة على الطلب أو رفضه. يُعاد إرسال خطابات الطلب التي حصلت على الموافقة إلى هيئة التصنيع الحربي المصرية. ثم يقوم مكتب المشتريات المصرية الذي يأخذ من واشنطن العاصمة مقرًا له بتوجيه الطلب إلى وكالة التعاون الأمني الدفاعي.[٨]

تقوم هنا وكالة التعاون الأمني الدفاعي، إلى جانب الوكالات والأقسام العسكرية الأمريكية المعنية، بإعداد خطاب عرض وقبول وتبلّغ الكونغرس الأمريكي بالأمر عند الاقتضاء حسب حجم الطلب وطبيعته. عند إتمام هذه العملية، يتم سحب مبلغ المال الملائم (بالاستناد إلى الالتزام التعاقدي المنصوص عليه في خطاب العرض والقبول) من حساب الاحتياطي الفيدرالي وتحويله إلى حساب مبيعات مصر العسكرية الأجنبية الذي يتم الدفع منه إلى المتعاقدين مع وزارة الدفاع الأمريكية.[٩]

تتمتع مصر بامتيازين آخرين تتيحهما لها بيروقراطية الإنفاق. أوّلها أنّ الولايات المتحدة سمحت من السنة المالية ٢٠٠١ إلى ٢٠١١، بـ«الإنفاق المبكر» للحساب المنتج للفائدة. سمح ذلك للكونغرس الأمريكي بإيداع كامل مبلغ المساعدات في حساب بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك في غضون أقل من ٣٠ يومًا بعد قيام الكونغرس بالمخصصات. حصّلت هذه المبالغ فائدةً على مرّ السنة المالية، ما زاد من المبلغ الذي باتت مصر قادرة على إنفاقه. ثانيًا، توفّر الولايات المتحدة التمويل العسكري الأجنبي من خلال نظام "التمويل بالتدفق النقدي" الذي يسمح لمصر بتنفيذ عمليات الشراء في عام معيّن ودفع ثمنها في الأعوام التالية من خلال المنَح التي تترقب تلقيها من مخصصات مستقبلية من الكونغرس الأمريكي.[١٠]

وفقًا لمكتب محاسبة الحكومة الأمريكية، "يسمح هذا النظام للولايات المتحدة بإبرام العقود قبل الحصول على مخصصات التمويل العسكري الأجنبي لمصر وبشكل يتجاوز قيمتها. وعلى وجه التحديد، لا تكون مصر ملزمةً بدفع كامل مبلغ خطاب العرض والقبول مسبقًا. يسمح التمويل بالتدفق النقدي لمصر بألّا تدفع سوى المبلغ الذي تشترطه خطابات العرض والقبول في سنة معينة مقابل مواد وخدمات دفاعية معيّنة. يفيد نظام التمويل بالتدفق النقدي مصر بحيث أنّه يخوّلها من تلقي معدّات وخدمات دفاعية أكثر ممّا يمكنها تحمّل كلفته بموجب نظم تمويل أخرى. غير أنّ البرنامج أدّى إلى تراكم الأموال غير المنفقة لأنّ الوكالة امتنعت عن القيام بكامل عدد التعهدات الجديدة للحصول على السلع والخدمات الذي كانت تسمح لها به المخصصات السنوية، وفقًا لمسؤولي وكالة التعاون الأمني الدفاعي. يسمح نظام التمويل بالتدفق النقدي بالقيام بتعهدات كبيرة بالاستناد إلى مخصصات مرتقبة". وتقوم مصداقية هذا النظام على الثقة بأنّ التمويل العسكري الأجنبي سيبقى كما هو في المستقبل.

٧. مكتب محاسبة الحكومة الأمريكية (٢٠١٤) المساعدات الأمنية: على وزارة الخارجية ووزارة الدفاع الأمريكيتين تقييم كيفية تحقيق برنامج التمويل العسكري الأجنبي لمصر لأهداف الأمن والسياسات العامة الأجنبية Security Assistance: State and DOD Need to Assess How the Foreign Military Financing Program for Egypt A chieves U.S. Foreign Policy and Security Goals. http://www.gao.gov/new.items/d06437.pdf (تمت زيارة الرابط في ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٤).

٨. المرجع السابق

٩. المرجع السابق

١٠. مكتب محاسبة الحكومة الأمريكية (٢٠١٤) المساعدات الأمنية: على وزارة الخارجية ووزارة الدفاع الأمريكيتين تقييم كيفية تحقيق برنامج التمويل العسكري الأجنبي لمصر لأهداف الأمن والسياسات العامة الأجنبية Security Assistance: State and DOD Need to Assess How the Foreign Military Financing Program for Egypt A chieves U.S. Foreign Policy and Security Goals. http://www.gao.gov/new.items/d06437.pdf (تمت زيارة الرابط في ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٤).

الإجراءات والقرارات اللازمة لمنح المساعدات الأمنية الأمريكية لمصر

يطلب الجيش المصري شراء المواد أو الخدمات الدفاعية.

يوافق الكونغرس الأمريكي على منح المبلغ.

تكلّف وزارة الخارجية الأمريكية وكالة التعاون الأمني الدفاعي من خلال خدمات الدفاع للمحاسبة والمالية بإيداع باقة المساعدات الأمنية الإجمالية المقدمة لمصر في حساب منتج للفائدة في بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك.

تقدّم الإدارات العسكرية المصرية "خطاب طلب" إلى هيئة التصنيع الحربي المصرية.

تقوم هيئة التصنيع الحربي المصرية بتوجيه خطاب الطلب إلى مكتب التعاون العسكري الأمريكي الذي يأخذ من مبنى سفارة الولايات المتحدة في القاهرة مقراً له.

بعد التشاور مع وزارة الخارجية الأمريكية وطاقم عمل وكالة التعاون الأمني الدفاعي، يقرّر مكتب التعاون العسكري الأمريكي إما الموافقة على الطلب أو رفضه. يعاد إرسال خطابات الطلب التي حصلت على الموافقة إلى هيئة التصنيع الحربية المصرية.

تقوم هيئة التصنيع الحربي المصرية من خلال مكتب المشتريات المصري بتوجيه الطلب إلى وكالة التعاون الأمني الدفاعي.

تقوم وكالة التعاون الأمني الدفاعي، إلى جانب الوكالات والأقسام العسكرية الأميركية المعنية، بإعداد خطاب عرض وقبول وتبلّغ الكونغرس الأمريكي بالأمر عند الاقتضاء.

يتم سحب مبلغ المال الملائم من حساب الاحتياطي الفيدرالي وتحويله إلى حساب مبيعات مصر العسكرية الأجنبية الذي يتم الدفع منه إلى المتعاقدين مع وزارة الدفاع الأمريكية.

٢ الإطار القانوني للمساعدات الأمنية الأمريكية

يشكّل قانون المساعدات الأجنبية (FAA) حجر زاوية لتشريعات المساعدات الأجنبية الأمريكية. صدر هذا القانون في العام ١٩٦١ وسعى في الأصل إلى توضيح مقاصد وشروط المساعدات الأمريكية عبر توحيد تشريعات المساعدات وتوضيح أهداف وشروط مختلف البرامج.[١١]

يعرّف قانون المساعدات الخارجية «الانتهاكات الجسيمة الواقعة على حقوق الإنسان» بأنّها تتضمن: «التعذيب أو المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والاحتجاز لفترات طويلة من دون توجيه الاتهامات والمحاكمة، والتسبّب في اختفاء الأشخاص عبر اختطافهم واعتقالهم سرًا، وغيرها من أشكال الإنكار الفاضح لحق هؤلاء الأشخاص في الحياة والحرية والأمان.»[١٢] ويعدّد المقطع ٥٠٢ب من قانون المساعدات الخارجية شروطا عدة مرتبطة بالديمقراطية وحقوق الإنسان تشترط المساعدات الأمريكية توفّرها. يقوم القانون بشكل عام بتوجيه الرئيس في ما خصّ «صياغة برامج المساعدات الأمنية الدولية الأمريكية وتنفيذها بطريقة تعزّز حقوق الإنسان وتنهض بها، وتحول دون ربط الولايات المتحدة من خلال مثل هذه البرامج بحكومات تحرّم على شعبها حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها دوليًا...» من هذا المنطلق، على وزير الخارجية تقديم تقرير إلى الكونغرس الأمريكي كل سنة مالية عن كل بلد يتلقى المساعدات الأمنية، في ما يتعلق بممارسات البلد «من حيث مراعاة حقوق الإنسان المعترف بها دوليًا واحترامها».[١٣]

كما يمكن إيجاد تشريعات حول المساعدات الأجنبية في قانون المخصّصات المالية للعمليات الخارجية الذي يقرّه الكونغرس كل سنة. غالبًا ما تقوم مشاريع قوانين المخصصات وتشريعات الترخيص بصقل النصوص الموجودة في قانون المساعدات الخارجية، وتوضّح في بعض الحالات شروط الأهلية أو تنصّ على أشكال أخرى من الشروط. من الأمثلة التي توضح هذا الأمر المقطع ٧٠٠٨ من قانون المخصصات المالية لوزارة الخارجية والعمليات الخارجية والبرامج الأخرى ذات الصلة أو أحكام «الانقلاب العسكري». يُلزم هذا البند قانونًا الولايات المتحدة بالتوقف عن تقديم المساعدات «لحكومة أي بلد قد تمّت إطاحة رئيسها بانقلاب عسكري أو بموجب مرسوم، بعدما كان قد تم انتخابه حسب الأصول».[١٤]

يتضمن النص الكامل للمقطع ٧٠٠٨ كما يرد في قانون المخصصات المالية للعمليات الخارجية ووزارة الخارجية للسنة المالية ٢٠١٢:

«لا تكون أيّ من الأموال المخصصة أو المتاحة بأي من الطرق بموجب الباب الثالث إلى الباب السادس من هذا القانون ملزمة أو منفقة للتمويل المباشر الرامي إلى مساعدة حكومة أيّ بلد قد تمّت إطاحة رئيسها بانقلاب عسكري أو بموجب مرسوم، بعدما كان قد تم انتخابه حسب الأصول، أو إذا تمّ انقلاب عسكري أو صدر مرسوم يؤدي بموجبه الجيش دورًا حاسمًا بعد تاريخ صدور هذا القانون: شرط أن يجوز استئناف المساعدات لهذه الحكومة إذا بيّن الرئيس وصادق للجان المخصصات على أنه بعد انتهاء المساعدات، تم إنشاء حكومة منتخبة ديمقراطيًا؛ وبشرط أيضًا ألّا تنطبق أحكام هذا المقطع على المساعدات الرامية إلى تعزيز الانتخابات الديمقراطية أو المشاركة الشعبية في العملية الديمقراطية؛ وبشرط أيضًا أن تخضع الأموال المتاحة وفقًا للأحكام السابقة لإجراءات الإخطار المعتادة التي تتبعها لجان المخصصات».

١١. لمزيد من المعلومات، راجع: ريناك، ديان إي وتشيسر، سوزان ج. (٢٠١١) قانون المساعدات الخارجية الصادر في ١٩٦١: التصاريح والمخصصات المقابلة Foreign Assistance Act of 1961: Authorizations and Corresponding Appropriations، خدمة الأبحاث في الكونغرس، http://www.fas.org/sgp/crs/row/R40089.pdf (تمت زيارة الرابط في ١٩ آذار/مارس ٢٠١٤).

١٢. المرجع السابق.

١٣. ريناك، ديان إي وتشيسر، سوزان ج. (٢٠١١) قانون المساعدات الخارجية الصادر في ١٩٦١: التصاريح والمخصصات المقابلة Foreign Assistance Act of 1961: Authorizations and Corresponding Appropriations، خدمة الأبحاث في الكونغرس، http://www.fas.org/sgp/crs/row/R40089.pdf (تمت زيارة الرابط في ١٩ آذار/مارس ٢٠١٤).

١٤. لمزيد من المعلومات، راجع قانون المخصصات الموحدة، ٢٠١٢ (القانون العام ١١٢ – ٧٤، ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١).

٢,١ العمليات بعد عام ٢٠١١

بعد أن تولى المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية (SCAF) السلطة بعد الإطاحة بالرئيس المصري السابق حسني مبارك في شباط/فبراير ٢٠١١، فرض الكونغرس شروطًا جديدة على المساعدات الأمنية في موازنة السنة المالية ٢٠١٢. وقد أسفرت هذه الشروط عن إشراف أكبر من الكونغرس على مشتريات مصر الأمنية. وبموجب هذه الشروط، بات على وزارة الخارجية الأمريكية إبلاغ الكونغرس عندما تتجاوز المبيعات العسكرية الأجنبية لمصر مبلغًا محددًا.

ففي موازنة السنة المالية ٢٠١٢، على سبيل المثال، اشترطت تشريعات المخصصات على وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة هيلاري كلينتون أن تشهد بأنّ «حكومة مصر تقوم بدعم الانتقال إلى حكومة مدنية بما في ذلك إجراء انتخابات حرة ونزيهة؛ كما وتقوم بتنفيذ سياسات لحماية حريات التعبير وتكوين الجمعيات والدين واتباع الإجراءات القانونية الواجبة».[١٥] غير أنّ الوزيرة كلينتون أعلنت على الملأ في آذار/مارس ٢٠١٢ أنّ الإدارة الأمريكية سوف تستخدم تنازل الأمن القومي للتغاضي عن الشروط وتقديم مساعدات التمويل العسكري الأجنبي لمصر.[١٦] وفي أيار/مايو ٢٠١٣، تنازل وزير الخارجية الحالي جون كيري من جديد عن الشروط، إنّما لم يعلن ذلك على الملأ.[١٧]

بعد أقل من شهرين، عزلتالقوات المسلحة المصرية الرئيس مرسي من منصبه. ووسط ضغوط لوقف المساعدات بموجب المقطع ٧٠٠٨، أعلن الرئيس الأمريكي باراك أوباما أنه كلّف «الوزارات والوكالات المختصة بمراجعة انعكاسات القانون الأمريكي التي تترتب على مساعداتنا للحكومة المصرية».[١٨] ومع أنّ الإدارة الأمريكية رفضت أن تتخذ قرارًا علنيًا بشأن المقطع ٧٠٠٨، إلاّ أنّ وزارة الدفاع الأمريكية أوقفت في اليوم التالي تقديم طائرات مقاتلة من طراز F-16 كان من المقرر تسليمها لمصر.[١٩] بعد قمع الإسلاميين وأنصار مرسي في ميدان رابعة العدوية في آب/أغسطس، ألغت الإدارة الأمريكية «مناورات النجم الساطع». وفي تشرين الأول/أكتوبر، أعلنت الإدارة الأمريكية أيضًا أنّها لن تسلّم مصر موادًا عسكرية واسعة النطاق مثل مروحيات أباتشي من طراز AH-64 ودبابات من طراز M1 Abrams وصواريخ مضادة للسفن من طراز Harpoon، كما وأنّها ستلغي التحويل المزمع للمساعدات الاقتصادية.[٢٠] تجدر الإشارة أيضًا إلى أنّه تم حجب مبلغ يقارب ٥٨٥ مليون دولار كان يفترض بمصر تلقيه على شكل تمويل عسكري أجنبي كان مقررًا للسنة المالية ٢٠١٣ على الرغم من تنازل الوزير كيري.

وضع قانون المخصصات الموحدة الصادر في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ شروطًا جديدة للأموال المرصودة للسنة المالية ٢٠١٤. وقد منع نصّه الأكثر دقةً اللجوء إلى تنازل الأمن القومي إلاّ أنّ الشروط كانت أقل تشددًا من تلك المبينة في موازنة السنة المالية ٢٠١٢:

> «...(أ) يمكن توفير حتى ٩٧٥ مليون دولار أمريكي إذا صرّح وزير الخارجية الأميركي إلى لجان المخصصات أنّ حكومة مصر قد أجرت استفتاءً دستوريًا، وهي تتخذ خطوات لدعم عملية الانتقال الديمقراطية في مصر. و (ب) يمكن توفير حتى ٥٧٦ مليونًا و٨٠٠ ألف دولار أمريكي إذا صرّح وزير الخارجية الأمريكي للجان المخصصات أنّ حكومة مصر قد نظمت انتخابات برلمانية ورئاسية وأنّ الحكومة المنتخبة حديثًا في مصر تتخذ خطوات للحكم بشكلٍ ديمقراطي».[٢١]

١٥. المرجع السابق.
١٦ قانون المخصصات الموحدة، ٢٠١٢ (القانون العام ١١٢–٧٤، ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١). «يجوز لوزير الخارجية أن يتنازل عن شروط الفقرتين (أ) و (ب) إذا بيّن ورفع تقريراً إلى لجان المخصصات بأن القيام بذلك يصب في مصلحة الأمن القومي للولايات المتحدة: شرط أن يتضمن هذا البيان والتقرير تبريراً مفصلاً لهذا التنازل». للاطلاع على بيان الوزيرة كلينتون، راجع وزارة الخارجية الأمريكية (٢٠١٢) الدعم الأمريكي لمصر، http://www.state.gov/r/pa/prs/ps/2012/03/186709.htm (تمت زيارة الرابط في ١٩ آذار/مارس ٢٠١٤).
١٧. روجين، جوش (٢٠١٣) هدية كيري السرية لمصر Kerry's Secret Gift to Egypt، موقع «ذا دايلي بيست» The Daily Beast، http://www.thedailybeast.com/articles/2013/06/06/kerry-s-secret-gift-to-egypt.html (تمت زيارة الرابط في ١٩ آذار/مارس ٢٠١٤).
١٨. مكتب السكرتير الصحفي (٢٠١٣) بيان الرئيس باراك أوباما حول مصر، http://www.thedailybeast.com/articles/2013/06/06/kerry-s-secret-gift-to-egypt.html (تمت زيارة الرابط في ١٩ آذار/مارس ٢٠١٤).
١٩. تم الإبقاء على عدة عناصر أساسية لدعم أهداف «مكافحة الإرهاب وضبط التسلّح والحفاظ على أمن الحدود، وتحقيق الأمن في شبه جزيرة سيناء، والعمل بسلام مع إسرائيل، ومن بينها قطع بديلة وقطع غيار». لمزيد من المعلومات، راجع وزارة الخارجية الأميركية (٢٠١٣) الدعم الأميركي لمصر، http://www.state.gov/r/pa/prs/ps/2013/10/215258.htm (تمت زيارة الرابط في ١٩ آذار/مارس ٢٠١٤).
٢٠. المرجع السابق.
٢١. قانون المخصصات الموحّدة، ٢٠١٤ (القانون العام ١١٣–٧٦، ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣).

ولا بد من الإشارة إلى أنّ التعابير المستخدمة في المقطع ٧٠٠٨ («أحكام «الانقلاب العسكري») تتوافق مع ما تكرّر سابقًا في المقطع عينه، والذي ينص على عدم تقديم أي تمويل إلى «حكومة أيّ بلد قد تمّت إطاحة رئيسها بانقلاب عسكري أو بموجب مرسوم، بعدما كان قد تم انتخابه حسب الأصول، أو إذا تمّ انقلاب عسكري أو صدر مرسوم يؤدي بموجبه الجيش دورًا حاسمًا بعد تاريخ صدور هذا القانون».[٢٢]

كما تجدر الإشارة إلى أن الشروط المفروضة سابقًا ركزت على الحالات المتعلقة بحقوق الإنسان وحرية التعبير، في حين ركزت شروط السنة المالية ٢٠١٤ على الأعمال الملموسة والأسهل منالاً المطلوبة من الحكومة المصرية.

ولا شيء يشير إلى أنّ شروط الكونغرس ستتغير في قوانين المخصصات اللاحقة التالية. لا بل إن الشروط سوف تبقى على الأرج بشكلٍ ما جزءًا من التمويل العسكري الأجنبي إلى مصرً على المدى القصير.

٢٢. المرجع السابق. لم يُدرج القسم ٧٠٠٨ يومًا بندًا متعلّقًا بإصدار تنازل رئاسي، على الرغم من أنه يقول إن ما تقترحه إدارة أوباما الأمريكية من تعديلات على موازنة الشؤون و العمليات الخارجية للسنة المالية، يتضمن تنازلًا عن الأمن القومي في هذا البند، على أنّ يستخدمه وزير الخارجية الأميركي إذا كان «تأمين المساعدات يصب في مصلحة الأمن القومي للولايات المتحدة». للمزيد من المعلومات، يرجى العودة إلى مكتب الإدارة والموازنة (–) موازنة حكومة الولايات المتحدة، السنة المالية ٢٠١٥، http://www.whitehouse.gov/sites/default/files/omb/budget/fy2015/assets/sta.pdf ص. ٩١٠. للاطلاع على كامل «موازنة حكومة الولايات المتحدة للسنة المالية ٢٠١٥» الصادرة عن مكتب الإدارة والموازنة، راجع http://www.whitehouse.gov/omb/budget/Overview.

٢,٢ نص [موازنة] السنة المالية ٢٠١٤ والنقاشات التي تلتها

اشترط نصّ [موازنة] السنة المالية ٢٠١٤ أن يصرّح وزير الخارجية الأمريكية للجان المخصصات أنّ مصر قد "أجرت استفتاءً دستوريًا، وهي تتخذ خطوات لدعم عملية الانتقال الديمقراطية في مصر"، وأنّ الانتخابات الرئاسية والبرلمانية قد أقيمت وأن "الحكومة المنتخبة حديثًا في مصر تتخذ خطوات للحكم بشكل ديمقراطي". وفي حزيران/يونيو ٢٠١٤، أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية أنها سوف تنفق ٦٥٠ مليون دولار من القيمة الإجمالية التي تبلغ بـ ١,٣ مليار دولار المنصوص عليها في التمويل العسكري الأجنبي وتقدّم ١٠ مروحيات أباتشي، لتستخدم في عمليات مكافحة الإرهاب في سيناء. وقد رفض الوزير كيري الإدلاء بتصريح حيال استيفاء الشروط المذكورة سابقًا، معلنًا بدلًا من ذلك أن تحويل المساعدات كان يتم بالتوافق مع حاجات مصر الأمنية، والتزام الجيش بمعاهدة السلام مع إسرائيل وتسديد عقود الدفاع. وافق الكونغرس الأمريكي على الإفراج عن ٥٧٢ مليون دولار، وهو مبلغ يقلّ بـ ٧٨ مليونا عمّا طلبه الوزير كيري.

وسرعان ما جمّد عضو مجلس الشيوخ الأمريكي باتريك ليهي (ديمقراطي – ولاية فيرمونت) إرسال المساعدات، ذاكرًا مخاوفه حيال حالات الانتهاك الواقعة على حقوق الإنسان. لكنّه فكّ في نهاية المطاف هذا التجميد بعَيد سفر الوزير كيري إلى مصر في حزيران/يونيو ٢٠١٤. في تلك الزيارة، أكّد الوزير كيري للقوات المسلحة المصرية أن التمويل العسكري الأجنبي سوف يُنفق وأن شحنة مقررة لمروحيات الأباتشي سوف تصل "قريبًا جدًا جدًا".[٢٣] استلمت مصر مروحيات الأباتشي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ إلا أنّ حجب نظم الأسلحة الأخرى مستمرٌ حتى اليوم. ولم يتم بعد إنفاق مبلغ ٧٢٨ مليون دولار المتبقي من أموال السنة المالية ٢٠١٤: ولا يزال أمام إدارة أوباما حتى أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ للقيام بذلك.

يحتوي قانون المخصصات الموحدة للسنة المالية ٢٠١٥، والذي أُقِرّ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ تعابير أكثر مرونة بكثير حول مخصصات التمويل العسكري الأجنبي. كما أنّ صياغته أقل شدة بالنسبة إلى الشروط المتعلقة بسجل حقوق الإنسان الخاص بمصر. وفي حين اشترط نص السنة المالية ٢٠١٤ إعطاء التمويل إجراء استفتاء وانتخابات حرة ونزيهة، تنص مخصصات السنة المالية ٢٠١٥ على التالي:

"... (أ) يمكن توفير حتى ٧٢٥ مليونًا و٨٥٠ ألف دولار إذا صرّح وزير الخارجية الأمريكي للجان المخصصات أنّ حكومة مصر (١) قد أجرت انتخابات رئاسية ونيابية حرة ونزيهة، و(٢) تقوم بتطبيق قوانين أو سياسات للحكم بشكل ديمقراطي وحماية حقوق الأفراد، و(٣) تجري إصلاحات تحمي حريات التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي ومن ضمنها قدرة منظمات المجتمع المدني والإعلام على العمل من دون تدخل، و(٤) تتخذ خطوات متسقة لحماية حقوق المرأة والأقليات الدينية والنهوض بها، و(٥) تضمن للمعتقلين اتباع الإجراءات القانونية الواجبة و(٦) تجري تحقيقات ومحاكمات موثوقة في حالات استخدام قوى الأمن للقوة المفرطة، و(٧) قد أطلقت سراح المواطنين الأمريكيين الذين يعدّهم وزير الخارجية الأمريكية سجناء سياسيين وأسقطت كل التهم الموجهة ضدهم، (ب) في مدة لا تقل عن ١٨٠ يومًا بعد البيان والتقرير بموجب الفقرة الفرعية (٦) (أ)، يمكن توفير حتى ٧٢٥ مليونًا و٨٥٠ ألف دولار إذا صرّح وزير الخارجية الأمريكي ورفع تقريرًا للجان المخصصات يفيد بأن المتطلبات الواردة في الفقرة الفرعية (٦) (أ) يتم استيفاؤها".[٢٤]

وتقدّم الفقرة الفرعية (ج) النصّ المتعلق بالتنازل:

"(ج) يجوز لوزير الخارجية الأمريكي أن يقدّم المساعدة، بغض النظر عن متطلبات التصريح الواردة في الفقرتين الفرعيتين ٦ (أ) و(ب) من هذا المقطع الفرعي أو غيره من الأحكام القانونية المشابهة الواردة في قوانين سابقة تنص على المخصصات لوزارة الخارجية والعمليات الخارجية والبرامج الأخرى ذات الصلة، إذا بيّن الوزير ورفع تقريرًا إلى لجان المخصصات، بعد التشاور معها، بأن القيام بذلك يصب في مصلحة الأمن القومي للولايات المتحدة: شرط أن يتضمن هذا التقرير الذي

٢٣. وزارة الخارجية الأمريكية (٢٠١٤)، تعليقات الوزير كيري: التعليقات عقب اجتماعه مع وزير الخارجية المصري شكري. http://www.state.gov/secretary/remarks/2014/06/228234.htm (تمت زيارة الرابط في ١ آب/أغسطس ٢٠١٤).
٢٤. قانون المخصصات الموحدة، ٢٠١٥ (القانون العام ١١٣– ٢٣٥، ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤).

يمكن أن يُحاط بالسرية تبريرًا مفصلًا والأسباب التي تحول دون استيفاء أي من متطلبات الفقرتين الفرعيتين ٦ (أ) و(ب)".[٢٥]

لم يتضح بعد كيف تخطط إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما لاستخدام هذه المرونة الجديدة أو التنازل لتحرير مبالغ التمويل العسكري الأجنبي وإرسالها إلى الحكومة المصرية. فالعلاقات بين الولايات المتحدة ومصر يسودها جوّ من التوتر، إلا أن اشتراط توفير المساعدة بإجراء إصلاح جدي وهادف قد يؤدي إلى تغيير في السلوك كما حصل في السابق. ذلك أن الكونغرس قد أحرز سابقةً هامة عندما أزال تنازل الأمن القومي من قانون المخصصات الموحدة للسنة المالية ٢٠١٤، بعد أن كان موجودًا في قانوني السنتين الماليتين ٢٠١٢ و٢٠١٣. إلا أنّ إدخال هذا التنازل في قانون المخصصات الموحدة للسنة المالية ٢٠١٥ قد يؤدي إلى خطر إضفاء الشرعية على إعادة الحكم الاستبدادي إلى مصر، لا بل إلى المزيد من القمع. ومن الممكن أن يكون تحويل وزارة الخارجية الأمريكية جزءًا من المساعدات المخصصة للسنة المالية ٢٠١٤ (٥٧٢ مليون دولار) قد شجع القوات المسلحة المصرية على فهم التمويل كدليل على دعمها الضمني لانقلاب تموز/يوليو ٢٠١٣.

ومنذ العام ٢٠١١، كان من شأن تضارب الإشارات وغياب سياسة واضحة ومتماسكة أن صعّب على الإدارة الأمريكية صياغة ما على مصر أن تقوم به للإيفاء بمتطلبات التشريعات بشكل متّسق. وقد اعتبر الكثير من المحللين هذا الأمر إشارة إلى عدم الجدية في استخدام المساعدات المشروطة كوسيلة ضغط، الأمر الذي أدى إلى هدر فرصة التأثير في وضع حقوق الإنسان وسيادة القانون في مصر.

٢٥. المرجع السابق.

٣. إصلاح التدريب العسكري الأجنبي

من السنة المالية ٢٠٠٠ وحتى السنة المالية ٢٠١٢، أنفقت الولايات المتحدة ما يزيد عن ١٩١ مليون دولار لتدريب ١٣٦٦٠ ضابطًا عسكريًا مصريًا، أي أكثر بقليل من ١٠٠٠ ضابط سنويًا. في تلك الفترة، كان ٨٠٪ من الإنفاق على التدريب يأتي من منح التمويل العسكري الأجنبي. أما نسبة الـ٢٠٪ الباقية، فكانت تنقسم بالتساوي بين منح برنامج التعليم والتدريب العسكري الدولي وغيرها من منح التدريب الأصغر حجمًا.

وقد راجع مكتب محاسبة الحكومة الأمريكية في تقرير أصدره في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، خطط تدريب ٢٩ دولة مشاركة في برنامج التعليم والتدريب العسكري الدولي ومصنّفة «غير حرة» من قبل منظمة «فريدوم هاوس». ولم تذكر سوى ٨ خطط فقط من أصل الـ ٢٩ خطة مسألة حقوق الإنسان على أنها أحد أهداف البرنامج ولم تكن خطة مصر من بينها. لم تندرج حقوق الإنسان وسيادة القانون والعلاقات المدنية العسكرية والقضاء العسكري كأولويات في خطة تدريب مصر.

ينظر هذا القسم في الأدوات المتاحة لصانعي السياسات الأمريكيين المهتمين بدمج مبادئ حقوق الإنسان في تدريبات القوات المسلحة المصرية بشكل أكثر جدية.

٣,١ التشريعات وتقرير التدريبات العسكرية الأجنبية

تصدر وزارتا الخارجية والدفاع الأمريكيتان كل عام تقريرًا مشتركًا عن كل التدريبات العسكرية المقدّمة إلى أفراد الجيوش الأجنبية، والمعروف بـ«تقرير التدريبات العسكرية الأجنبية». يُقدَّم التقرير عملًا بقانون المساعدات الخارجية وقانون المخصصات للسنة المالية المعنية. وقد تم حظر الاطّلاع العام على جزئين من أجزاء التقرير الثلاثة، أما الأول، فهو متوفر للعموم. علمًا أنّه تم إعداد أوّل تقرير للسنة المالية ١٩٩٨.

لطالما كان سجلّ تقرير التدريبات العسكرية الأجنبية متباينًا في ما يتعلّق بتمكين الشعب والكونغرس من ممارسة مهمة الرقابة بفعالية. فبعد وقت قصير من إصداره عام ١٩٩٩، بدأت وزارة الخارجية الأمريكية تزيل فئات من المعلومات من التقرير (مثل أماكن الدورات وتواريخها والوحدات العسكرية أو الأجهزة أو الوزارات الحكومية التي أُلحق المتدربون بها) - وهي خطوة تمّ إلغاؤها عام ٢٠٠٢. وقد سعى الكونغرس منذ ذلك الوقت إلى إضعاف تقرير التدريبات العسكرية الأجنبية، وذلك في أغلب الأوقات بناءً على طلب السلطة التنفيذية، عبر التخفيف من متطلبات رفع التقارير، مع أن تلك الممارسة لم تعد شائعة إلى هذا الحد اليوم.

وقد ظهر الجهد الأكبر لتعزيز تقرير التدريبات العسكرية الأجنبية في نيسان/أبريل ٢٠٠١، مع إدخال «قانون مسؤولية التدريبات العسكرية الأجنبية» (مشروع قانون مجلس النواب ١٥٩٤). سعى هذا النص التشريعي إلى فرض درجات أكبر من الإفصاح عن المعلومات حول نشاطات التدريب قانونًا عبر وضع أسس جديدة لرفع التقارير عن تدريبات الشرطة وتتبّع المسيرة المهنية للمتدربين بشكل أكبر وتشكيل فرقة عمل جديدة لتقييم مهمة وزارة الدفاع الأمريكية في تأمين نشاطات التدريب.[٢٦] لم يتم اعتماد القانون، إلا أنه لا يزال يصلح كنموذج مفيد لسنّ تشريعات أقوى في المستقبل.

٢٦. قانون مسؤولية التدريبات العسكرية الأجنبية (مشروع قانون مجلس النواب ١٥٩٤، ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠١).

٣,٢ أحكام «قانون ليهي» المتعلقة بحقوق الإنسان

يشير ما يُعرف بـ «بقانون ليهي» بشكلٍ عام إلى تعديلٍ في المقطع ٦٢٠م من قانون المساعداتٍ الخارجية من شأنه أن يمنع تأمين المعدات والخدمات الدفاعية «إلى أيّ وحدة من قوى أمن تابعة لبلدٍ أجنبي إذا كان لدى وزير الخارجية الأمريكيةٍ معلوماتٍ موثوقة عن ارتكاب تلك الوحدة انتهاكًا جسيمًا لحقوق الإنسان».[٢٧] إلا أنّه يمكن استئناف تقديم المساعدات إذا كانت الحكومة «تتخذ خطوات فعالة لمحاكمة عناصر قوى الأمن المسؤولين عن الانتهاك».[٢٨] تتتبّع وزارة الخارجية الأمريكية الانتهاكات عبر «النظام الدولي للتدقيق والتتبع الأمني» (INVEST). ويضطلع مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل (DRL) الأمريكي بالمسؤولية الأساسية في ما يتعلق بالتحقق، ويقوم أفراد معيّنون من السفارة الأمريكية في البلد المعني بتوفير المدخلات.

ومع أنّ التغييرات التي طرأت مؤخرًا على النص والخطوات الهادفة إلى التوفيق بين أحكام ليهي الواردة في قانون المساعدات الخارجية ونصوص وزارة الدفاع المتعلّقة بالمخصصات قد صعّبت على وزارتي الخارجية والدفاع الأمريكيتين توفير المعدات والخدمات للأفراد أو الوحدات التي تنتهك حقوق الإنسان، يبقى تحديان رئيسان. الأول وربما الأكثر صلةً بمصر هو أن وزارة الخارجية الأمريكية أعطت «توجيهات غير واضحة» حول كيفية تنفيذ حكم «واجب الإبلاغ» الذي يفرض على وزير الخارجية الأمريكي إبلاغ الحكومة الأجنبية عن سبب حجب المساعدات، وحين أمكن، مساعدة الحكومة على اتّخاذ التدابير اللازمة لتقديم المنتهكين إلى العدالة.[٢٩]

أما التحدّي الثاني، فهو أن القانون قد تعرّض مؤخرًا لانتقادات متزايدة من زعماء الكونغرس والجيش، ما أثار تكهنات حول إمكانية تخفيف شدة النص في تشريعات لاحقة. في آذار/مارس ٢٠١٣، ادّعى آدم سميث (ديمقراطي، ولاية واشنطن) وهو عضو رفيع الشأن في اللجنة المعنية بالشؤون العسكرية في مجلس النواب الأمريكي أنّ «من دواعي السخرية في تعديل ليهي هو أنه يفرض عليك الانسحاب، في الوقت الذي قد تكون فيه ربما الحاجة إليك هي الأمسّ... بالتأكيد أنّ ذلك شكّل صعوبةً في مالي حيث لم يُسمح لنا بالتدريب بقدر ما وددنا». وقد استُتبِعَت تعليقات عضو الكونغرس سميث بتعليقات الأدميرال وليام ماك رافين في تشرين الثاني/نوفمبر، حول إمكانية إرسال بعثة تدريب إلى ليبيا: «فيما نسير قدمًا نحو محاولة إيجاد طريقة جيدة للنهوض بقوى الأمن الليبية لكي لا تحكمها الميليشيات، علينا أن نتحمّل بعض المخاطر»، وأضاف: «كدولة، علينا أن نقرّ بالاحتمال الوارد بأنّ بعض من سنتدرب معهم لا يتحلون بأنصع السجلات. في النهاية، هذا هو الحل الأفضل الذي تمكنّا من التوصل إليه لندرّبهم على معالجة مشاكلهم الخاصّة».[٣٠]

٢٧. للمزيد من المعلومات حول قانون المساعدات الخارجية، راجع قانون التنمية الدولية للعام ١٩٦١ (القانون العام ٨٧–١٩٥، ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٦١). وكما ذُكر أعلاه، يعرّف هذا القانون «الانتهاكات الجسيمة الواقعة على حقوق الإنسان» لتشمل: «التعذيب أو المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والاحتجاز لفترات طويلة من دون توجيه الاتهامات والمحاكمة، والتسبّب في اختفاء الأشخاص عبر اختطافهم واعتقالهم سراً، وغيرها من أشكال الإنكار الفاضح لحق هؤلاء الأشخاص في الحياة والحرية والأمان». للمزيد من المعلومات، راجع: ريناك، ديان إي وتشيسر، سوزان ج. (٢٠١١) قانون المساعدات الخارجية الصادر في ١٩٦١: التصاريح والمخصصات المقابلة Foreign Assistance Act of 1961: Authorizations and Corresponding Appropriations، خدمة الأبحاث في الكونغرس، http://www.fas.org/sgp/crs/row/R40089.pdf (تمت زيارة الرابط في ١٩ آذار/مارس ٢٠١٤).

٢٨. المرجع السابق.

٢٩. مكتب محاسبة الحكومة الأمريكية (٢٠١٣) حقوق الإنسان: مزيد من التوجيه والمراقبة والتدريب قد يحسّن تطبيق أحكام ليهاي Human Rights: Additional Guidance, Monitoring, and Training Could Improve Implementation of the Leahy Laws http://www.gao.gov/assets/660/658107.pdf (تمت زيارة الرابط في ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٤).

٣٠. ستيرلنج، جو، وستار، باربرا (٢٠١٣) القائد: الولايات المتحدة تساعد في تدريب القوات الليبيّة Commander: U.S. to help train Libyan forces، «سي أن أن» CNN http://edition.cnn.com/2013/11/17/world/africa/libya-unrest/ (تمت زيارة الرابط في ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٤).

٣,٣ الانتقال إلى برنامج التعليم والتدريب العسكري الدولي الموسّع

في عام ١٩٩٠، أدخل الكونغرس تعديلاتٍ على المقطع ٥٤١ من قانون المساعدات الخارجية سعيًا إلى توسيع أهداف برنامج التعليم والتدريب العسكري الدولي ليشمل المزيد من التدريبات المتعلّقة بالعلاقات المدنية العسكرية، وإدارة الدفاع المسؤولة، واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، وهو ما أصبح يعرف لاحقًا ببرنامج التعليم والتدريب العسكري الدولي الموسّع أو (E-IMET). لا بدّ أن يحتوي برنامج التعليم والتدريب العسكري الدولي في كل بلد على نسبة معيّنة من دروس النسخة الموسّعة من البرنامج. وقد أقرّت وكالة التعاون الأمني الدفاعي أن نسبة ٥١٪ من مضمون هذه الدروس تعالج أهداف البرنامج الموسّع. يأتي تمويل البرنامج الموسّع من مخصصات سنوية للتعليم والتدريب العسكري الدولي: و "ينصب التركيز والتفضيل إلى تقديم تجربة تدريب أطول في الولايات المتحدة تزيد من اختبار الطلّاب لأسلوب العيش الأمريكي".[٣١]

لطالما استخدمت الولايات المتحدة برنامج التعليم والتدريب العسكري الدولي الموسع لمعاقبة الدول المتلقية التي انتهكت حقوق الإنسان. وفي ثلاث مناسبات على الأقل، علّق الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون تمويل برنامج التعليم والتدريب العسكري الدولي، مرغمًا الدول المتلقية على استخدام كامل تخصيصات البرنامج للحصول على دروس من النسخة الموسّعة. بعد مجزرة سانتا كروز عام ١٩٩١، تمّ تعليق تمويل برنامج التعليم والتدريب العسكري الدولي الخاص بإندونيسيا. ثم في السنة المالية ١٩٩٦، عاد تمويل برنامج التعليم والتدريب العسكري الدولي ليتوافر، إنما لتلقي دروس النسخة الموسّعة لا غير. وقد راسَلَ رئيس إندونيسيا السابق سوهارتو الرئيس كلينتون رافضًا النسخة الموسّعة ومقترحًا بدلًا من ذلك شراء طائرات مقاتلة من طراز F-16. كما اقتصر تمويل برنامج التعليم والتدريب العسكري الدولي الخاص بالسلفادور على النسخة الموسعة من السنة المالية ١٩٩٣ وحتى السنة المالية ١٩٩٦، تمامًا كما حصل مع غواتيمالا عام ١٩٩٦. أما أرقام النسخة الموسعة الخاصة بمصر، فهي غير معروفة. يقدّر المحللون أنّ ٢٠٪ إلى ٣٠٪ تقريبًا من خطة تدريبات أيّ دولة تتألف من النسخة الموسعة من برنامج التعليم والتدريب العسكري الدولي. وقد تشير زيادة هذه النسبة لمصر إلى التزام الولايات المتحّدة بقدرٍ أكبر بمسائل حقوق الإنسان مع حفاظها على مستويات التمويل الإجمالية عينها.

٣١. للمزيد من المعلومات، راجع: غريميت، ف، ريشارد (٢٠٠٤) برنامج التعليم والتدريب العسكري الدولي International Military Education and Training Program ، خدمة الأبحاث في الكونغرس، https://www.hsdl.org/?view&did=717523 (تمت زيارة الرابط في ١٩ آذار/مارس ٢٠١٤).

٤. الاستنتاجات والتوصيات حول السياسات

لجأت الولايات المتحدة إلى استخدام تنازل الأمن القومي مرّتين منذ عام ٢٠١١ لتفادي الشروط التشريعية المفروضة على المساعدات الأمنية الأمريكية إلى مصر. وكما ذُكر أعلاه، عجزت إدارة أوباما في السنتين الماليتين ٢٠١٢ و٢٠١٣ عن التصريح بأن الحكومة المصرية «تدعم الانتقال إلى حكومة مدنية بما فيها تنظيم انتخابات حرة ونزيهة، وتنفيذ سياسات لحماية حريات التعبير وتكوين الجمعيات والدين واتباع الإجراءات القانونية الواجبة.»[٣٢] ولا يقع ضمن نطاق هذا البحث تحديد فعالية فرض الشروط على تقديم المساعدات بمعناها الواسع. عوضًا عن ذلك، يحلّل هذا القسم فعالية الشروط الخارجة عن نطاق القانون في ما خص حالة الولايات المتحدة ومصر، بغية إدخال النجاحات في نصوص المخصصات التشريعية في المستقبل.

٤,١ المساعدات والإصلاح وحقوق الإنسان

أظهرت الولايات المتحدة عمومًا ترددًا بشأن استخدام علاقتها الوثيقة بمصر كوسيلة ضغط لدعم الإصلاح السياسي وحقوق الإنسان. وتكون عادة حجّة مسؤولي وزارتي الخارجية والدفاع الأمريكيتين في هذا الأمر أنّ تعليق المساعدات أو اشتراطها سوف يغضب الحكومة المصرية، مما يؤدي إلى خسارة وسيلة الضغط هذه في المستقبل. إلاّ أن الولايات المتحدة قد نجحت سابقًا في فرض شروط على المساعدات في ثلاث مناسبات مختلفة. الأولى في آب/أغسطس ٢٠٠٢، حين حجبت إدارة بوش الابن ١٣٠ مليون دولار من المساعدات الإضافية إلى مصر إثر سجن سعد الدين إبراهيم، وهو ناشط يحمل الجنسيتين المصرية والأمريكية حكم عليه بالسجن بسبب انتقاده الرئيس مبارك. كانت تلك أول مرة «تربط فيها الولايات المتحدة المساعدات بقضية متعلقة بحقوق إنسان في العالم العربي».[٣٣] تمت تبرئة إبراهيم وأطلق سراحه بُعَيد ذلك، في آذار/مارس ٢٠٠٣.

المناسبة الثانية كانت في خضم تظاهرات شباط/فبراير ٢٠١١، عندما أوضح المسؤولون العسكريون الأمريكيون لنظرائهم العسكريين أن استمرار المساعدات غير ممكن إذا تمت ممارسة القمع الواسع النطاق على المتظاهرين أو تم تفريق المتظاهرين بأي شكل عنيف آخر في ميدان التحرير. وبعد أن ازدًاد زخم المظاهرات، دعت الولايات المتحدة إلى خلع مبارك ودعمت القيام بعملية انتقالية بقيادة الجيش تؤدي إلى انتخاب زعامة جديدة. وقد ساهمت الضغوط الأمريكية والدولية، ولو جزئيًا، في استقالة مبارك لاحقًا، إلاّ أنّ السبب الأكبر لهذه الاستقالة كان يكمن في موقف القوى المسلحة المصرية التي أحجمت عن مهاجمة المتظاهرين.

أما الثالثة، فكانت في شباط/فبراير ٢٠١٢، عندما حذر المسؤولون الأمريكيون نظراءهم المصريين من إمكانية حجب المساعدات ما لم تقم مصر بالبتّ في تحقيق ذي دوافع سياسية بشأن نشاطات عدد من المنظمات غير الحكومية. وكانت قد بدأت هذه الأزمة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، حينما فرضت السلطات المصرية حظر سفر على ٣٦ مصريًا و٧ أمريكيين بعد الهجوم على مكاتب المعهد الديمقراطي الوطني والمعهد الجمهوري الدولي ومنظمة فريدوم هاوس في مصر. وفي شباط/فبراير، أعلن القضاء المصري أنه سيحاكم هؤلاء الأفراد، ما أثار انتقادات الولايات المتحدة. فرفع الجيش الحظر وسُمح للأمريكيين بالمغادرة، ولكن، ليس قبل تنحّي القضاة المشرفين على المحاكمة.[٣٤]

---

٣٢. قانون المخصصات الموحدة، ٢٠١٤ (القانون العام ١١٣ – ٧٦، ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣) وقانون المخصصات السنوية الكاملة المتواصلة، ٢٠١٣ (القانون العام ١١٣ – ٦، ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٣).

٣٣. هاوثورن، إيمي (٢٠٠٣)، هل يمكن أن تعزز الولايات المتحدة الديمقراطية في الشرق الأوسط؟ Can the United States Promote Democracy in the Middle East التاريخ المعاصر.

٣٤. تحديث مشروع الديمقراطية في الشرق الأوسط (POMED): الحملة ضد المنظمات غير الحكومية في مصر POMED (2012) Update: The Campaign Against NGOs in Egypt، مشروع الديمقراطية في الشرق الأوسط http://pomed.org/wordpress/wp-content/uploads/2012/03/Egypt-NGO-Background-II.pdf (تمت زيارة الرابط في ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٤).

٤,٢ التوصيات حول السياسات

انطلاقًا من ذلك، ثمة عددًا من الخطوات التي يمكن للولايات المتحدة أن تتخذها لتقديم دعم أكثر جدوى لتطوير ثقافة عسكرية مصرية تضع على رأس أولوياتها احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون وتحسين العلاقات المدنية- العسكرية. وبالنظر إلى شدة اعتماد مصر على المساعدات الأمنية الأمريكية، فأمام الولايات المتحدة فرصة هامة لممارسة الضغط عبر فرض الشروط على تقديمها المساعدات. تتوجّه هذه التوصيات أولًا إلى صانعي السياسات الأمريكيين، علمًا أنّه بمقدور المجتمع الدولي أيضًا مد يد العون (وخصوصًا المنظمات الدولية التي تعمل في ميداني إصلاح القطاع الأمني والأمن الإنساني).

- **ينبغي على الولايات المتحدة أن تعيد النظر بالآليات التي تدقق من خلالها في الجهات المحتملة المتلقّية للمساعدات من تلك التي ارتكبت انتهاكات جسيمة بحقوق الإنسان، بما يتوافق مع أحكام قانون ليهي.** في الوقت الحالي، لا تقوم حكومة الولايات المتحدة بالإجراءات المناسبة للتحقق من مزاعم حصول انتهاكات، كما أنّ نظام التدقيق هو نفسه غير شامل. من النادر أن تجد الولايات المتحدة أن انتهاكًا قد وقع، وحينما تجد ذلك، تستغرق العملية نحو ١٠ أشهر لتُعالج وتُنفذ. وسّع مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل مؤخرًا تواصله مع المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان، سعيًا لجمع المزيد من المعلومات الموثوقة حول الانتهاكات الواقعة على حقوق الإنسان.

- **ينبغي على وزارة الخارجية الأمريكية تحسين آليات إبلاغ الحكومة المصرية بالانتهاكات المثبتة ووضع خطط للعمل مع الحكومة المصرية على تقديم الفاعلين إلى العدالة.** يتوافق هذا الأمر مع تشديد قانون ليهي على «واجب الإبلاغ» الذي يقع على عاتق الحكومة الأمريكية.

- **ينبغي على الكونغرس، وبدعم من وزارتي الخارجية والدفاع الأمريكيتين اللتين ستزودانه بالمدخلات، أن يصيغ نصًا تشريعيًا جديدًا أو أن يعدّل ما هو متوافر لضمان مقدار أكبر من الشفافية والمحاسبة لنشاطات التدريب.** ويمكن أن يشكّل «قانون مسؤولية التدريبات العسكرية الأجنبية» لعام ٢٠٠١ نموذجًا له (مشروع قانون مجلس النواب ١٥٩٤). كما سيكون من المفيد تشكيل فريق عمل، كما يرد في القانون الأصلي، لتقييم مهمّة وزارة الدفاع الأمريكية في تقديم نشاطات التدريب إلى حلفاء الولايات المتحدة.

- **يجب أن تركز جهود التدريب على العلاقات المدنية العسكرية وحقوق الإنسان في الدورات المقدمة إلى الحكومة المصرية؛ وقد يعني ذلك تحويل كلّ تمويل برنامج التعليم والتدريب العسكري الدولي، أو معظم هذا التمويل على الأقل، إلى النسخة الموسعة من البرنامج.** من شأن هذه الدورات أن تغرس القيم الديمقراطية في نفوس الضباط الذين يتم اختيارهم للتدريب، كما أن تسمح للضباط بقضاء وقتٍ أطول في الولايات المتحدة. تشير معظم تقييمات الحكومة الأمريكية المستقلة حول التدريبات العسكرية الأجنبية إلى أن التدريب حول حقوق الإنسان وسيادة القانون يعتبر، في أفضل الأحوال، ذا أهمية ثانوية حاليًا.

- **يجب على الولايات المتحدة أن تعمل مع الحكومة المصرية عن قرب لإعادة النظر في أساس طبيعة المساعدات الأمنية الأمريكية وهدفها.** ويجب أن يتم ذلك بناءً على استراتيجيات ووثائق دفاعية ذات صلة بالأمن القومي يصيغها النظراء المصريون عبر عملية شفافة. تصبّ معظم المساعدات العسكرية المصرية إلى صناعة أنظمة أسلحة واسعة النطاق. فالدبابة من طراز M1 Abrams بشكل خاص مصنّعة بشكل مشترك في مصانع مصرية مرخّصة من جهات أمريكية مصنّعة للسلاح. إلا أنّ تفضيل مصر للكثير من هذه السلع والخدمات لم يعد متوافقًا ضمن المنطق مع حاجاتها الدفاعية. وعليه، يمكن أن تركّز المساعدات العسكرية أكثر على المساعدة على مكافحة الإرهاب وحفظ أمن الحدود وضمان الاستقرار في سيناء.

٥. المراجع

قانون التنمية الدولية للعام ١٩٦١ (القانون العام ٨٧–١٩٥، ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٦١).

قانون المخصصات الموحدة، ٢٠١٢ (القانون العام ١١٢–٧٤، ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١).

قانون المخصصات الموحدة، ٢٠١٤ (القانون العام ١١٣–٧٦، ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣) وقانون المخصصات السنوية الكاملةالمتواصلة، ٢٠١٣ (القانون العام ١١٣–٦، ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٣).

قانون المخصصات الموحدة، ٢٠١٤ (القانون العام ١١٣–٧٦، ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣).

قانون مسؤولية التدريبات العسكرية الأجنبية (مشروع قانون مجلس النواب ١٥٩٤، ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠١).

الأمن العالمي (٢٠١٣)، النجم الساطع http://www.globalsecurity.org/military/ops/bright-star.htm (تمت زيارة الرابط في ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٤).

غريميت، ف، ريشارد (٢٠٠٤) برنامج التعليم والتدريب العسكري الدولي International Military Education and Training Program، خدمة الأبحاث في الكونغرس، https://www.hsdl.org/?view&did=717523 (تمت زيارة الرابط في ١٩ آذار/مارس ٢٠١٤).

هاوثورن، إيمي (٢٠٠٣)، هل يمكن أن تعزز الولايات المتحدة الديمقراطية في الشرق الأوسط؟ Can the United States Promote Democracy in the Middle East? التاريخ المعاصر.

المومني، بسمة (٢٠٠٣) «تعزيز التحرير الاقتصادي في مصر: من المساعدات الأجنبية الأمريكية إلى التجارة والاستثمار»، Promoting Economic Liberalization in Egypt: From U.S. Foreign Aid to Trade and Investment، مجلة MERIA (Middle East Review of International Affairs)، العدد ٧، رقم ٣، ٢٠٠٣.

مكتب الإدارة والموازنة (–) موازنة حكومة الولايات المتحدة، السنة المالية ٢٠١٥، http://www.whitehouse.gov/sites/default/files/omb/budget/fy2015/assets/sta.pdf ص.٩١٠. للاطلاع على كامل «موازنة حكومة الولايات المتحدة للسنة المالية ٢٠١٥» الصادرة عن مكتب الإدارة والموازنة، راجع http://www.whitehouse.gov/omb/budget/Overview

مكتب السكرتير الصحفي (٢٠١٣) بيان الرئيس باراك أوباما حول مصر، http://www.whitehouse.gov/the-press-office/2013/07/03/statement-president-barack-obama-egypt (تمت زيارة الرابط في ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٤).

تحديث مشروع الديمقراطية في الشرق الأوسط (POMED): الحملة ضد المنظمات غير الحكومية في مصر POMED (٢٠١٢) Update: The Campaign Against NGOs in Egypt، مشروع الديمقراطية في الشرق الأوسط http://pomed.org/wordpress/wp-content/uploads/2012/03/Egypt-NGO-Backgrounder-II.pdf (تمت زيارة الرابط في ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٤).

ريناك، ديان إي وتشيسر، سوزان ج. (٢٠١١) قانون المساعدات الخارجية الصادر في ١٩٦١: التصاريح والمخصصات المقابلة Foreign Assistance Act of 1961: Authorizations and Corresponding Appropriations، خدمة الأبحاث في الكونغرس، http://www.fas.org/sgp/crs/row/R40089.pdf (تمت زيارة الرابط في ١٩ آذار/مارس ٢٠١٤).

روجين، جوش (٢٠١٣) هدية كيري السرية لمصر Kerry's Secret Gift to Egypt، موقع «ذا دايلي بيست»

The Daily Beast، http://www.thedailybeast.com/articles/2013/06/06/kerry-s-secret-gift-to-egypt.html (تمت زيارة الرابط في ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٤).

سبرينجبورج، روبرت (٢٠١٣) «على الولايات المتحدة أن تصلح المعونة العسكرية لمصر ولا أن توقفها» Al-Monitor http://www.al-monitor. «المونيتور»، 'US Should Reform, Not End Military Aid to Egypt' com/pulse/originals/2013/09/us-should-retool-military-aid-to-egypt-robert-springborg.html (تمت زيارة الرابط في ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٤).

ستيرلنج، جو، وستار، باربرا (٢٠١٣) القائد: الولايات المتحدة تساعد في تدريب القوات الليبيّة Commander: U.S. to help train Libyan forces، «سي أن أن» CNN http://www.cnn.com/2013/11/17/world/africa/libya-unrest (تمت زيارة الرابط في ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٤).

تقرير وزارة الخارجية الأمريكية (٢٠١٢) حول خلفية مصر. http://www.state.gov/outofdate/bgn/egypt/196332.htm (تمت زيارة الرابط في ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٤).

وزارة الخارجية الأمريكية (٢٠١٢) الدعم الأمريكي لمصر، http://www.state.gov/r/pa/prs/ps/2012/03/186709.htm (تمت زيارة الرابط في ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٤).

وزارة الخارجية الأمريكية (٢٠١٣) المساعدات الأمريكي لمصر، http://www.state.gov/r/pa/prs/ps/2013/10/215258.htm (تمت زيارة الرابط في ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٤).

وزارة الخارجية الأمريكية (٢٠١٤)، تعليقات الوزير كيري: التعليقات عقب اجتماعه مع وزير الخارجية المصري شكري. http://www.state.gov/secretary/remarks/2014/06/228234.htm (تمت زيارة الرابط في ١ آب/أغسطس ٢٠١٤).

الاتحاد الصحفي الدولي (UPI) (٢٠١١) «صناعة الأسلحة المصرية تعتمد على الولايات المتحدة» Egypt's arms industry depends on U.S. http://www.upi.com/Business_News/Security-Industry/2011/02/15/Egypts-arms-industry-depends-on-US/UPI-47071297794481/ (تمت زيارة الرابط في ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٤).

مكتب محاسبة الحكومة الأمريكية (٢٠١٣) حقوق الإنسان: مزيد من التوجيه والمراقبة والتدريب قد يحسّن تطبيق أحكام ليهاي Human Rights: Additional Guidance, Monitoring, and Training Could Improve Implementation of the Leahy Laws http://www.gao.gov/assets/660/658107.pdf (تمت زيارة الرابط في ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٤).

مكتب محاسبة الحكومة الأمريكية (٢٠١٤) المساعدات الأمنية: على وزارة الخارجية ووزارة الدفاع الأمريكيتين تقييم كيفية تحقيق برنامج التمويل العسكري الأجنبي لمصر لأهداف الأمن والسياسات العامة الأجنبية Security Assistance: State and DOD Need to Assess How the Foreign Military Financing Program for Egypt Achieves U.S. Foreign Policy and Security Goals. http://www.gao.gov/new.items/d06437.pdf (تمت زيارة الرابط في ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٤).

فوغلسانغ، سوزان س. (٢٠١١) «التعاون الأمني الأمريكي المصري بعد ثورة كانون الثاني/يناير ٢٠١١ المصرية» U.S.-Egypt Security Cooperation after Egypt's January 2011 Revolution. وزارة الخارجية الأمريكية.

المساعدات الأمنية الأمريكية إلى مصر:
المساعدات العسكرية والشروط التشريعية

دانيال ل. تافانا

دانيال تافانا طالب دكتوراه في قسم العلوم السياسية في جامعة برينستون. عمل سابقاً كباحث مشارك في مشروع الديمقراطية في الشرق الأوسط (POMED). يحمل تافانا شهادات من جامعة كامبريدج ومدرسة كينيدي للحكم في جامعة هارفارد، حيث عمل في مركز بلفر (Belfer Center) وشارك في تأسيس مجلة هارفارد لسياسة الشرق الأوسط وسياساته. من ضمن ما تهتم به أبحاثه: الانتخابات وسلوك الناخب وإحلال الديمقراطية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. يتحدث دانيال الفارسية وقد أجرى أبحاثاً ميدانية في مصر وتونس.

DCAF
مركز لتطوير
القطاع الأمني
وسيادة القانون